### ريادة نسائية محلية في القطاع المصرفي على مدى أكثر من 50 عامًا

# البحرين تحتفي بالمرأة البحرينية بكل مظاهر الفخر والاعتزاز

أعده للنشر: بثينة خليفة قاسم

**تحتفل مملكة البحرين في الأول من شهر ديسمبر من كل عام بمناسبة "يوم المرأة البحرينية" في أجواء يملؤها الفخر والاعتزاز لما وصلت إليه المرأة البحرينية من مكانة مرموقة يشهد لها القاصي والداني، وباهتمام مشهود لمؤسسات وأجهزة الدولة كافة، وعلى رأسها المجلس الأعلى للمرأة الذي لم يدخر جهداً منذ نشأته برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة على الأخذ بيد المرأة البحرينية وتمكينها في المجالات كافة.**

**ويأتي الاحتفاء بالمرأة البحرينية في القطاع المالي والمصرفي للعام 2015؛ نظرا لما قامت به المرأة من دور مهم على مدى أكثر من 50 عاما في هذا القطاع الحيوي، حيث تشير البيانات إلى أن أكثر من 14،400 شخص يعمل في هذا القطاع، وتشكل المرأة البحرينية أكثر من 36 % من القوى البحرينية العاملة فيه، كما أن أغلب العاملات البحرينيات في هذا القطاع يشغلن وظائف إدارية متوسطة المستوى.**

وقد أثبتت المرأة البحرينية بأنها قادرة على أخذ دور مهم وريادي في القطاع المالي والمصرفي من خلال قيامها بأداء واجباتها الوظيفية بكل كفاءة وجدارة مما أهلها للوصول إلى المناصب القيادية في المؤسسات التي عملت بها وضمن مبدأ تكافؤ الفرص، والذي يعد مؤشراً على ما يشهده المجتمع من تغيرات إيجابية تعزز من دور المرأة في شتى المجالات، وذلك من خلال الجهود الواضحة لإدماج المرأة البحرينية كشريك جدير في البناء والتحديث الوطني، فاستطاعت المرأة البحرينية أن تحقق العديد من الإنجازات المشرفة في كل مجال انخرطت فيه من مجالات القطاع المالي والمصرفي.

"البلاد" ألتقت نخبة من أهل الخبرة والاختصاص، مستعرضة وإياهم آمال وتطلعات المرأة البحرينية في القطاع المالي والمصرفي، نحو مزيد من العطاء والإنجازات.

### سلسلة من الأنشطة

وعن أبرز الجهود الوطنية التي ساهم بها المجلس الأعلى للمرأة في دعم مشاركة المرأة البحرينية في القطاع المالي والمصرفي، قالت الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة هالة محمد الأنصاري، منذ أن أعلنت قرينة عاهل البلاد رئيسة المجلس الأعلى للمرأة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة عن تخصيص يوم المرأة البحرينية 2015؛ للاحتفاء بالمرأة في القطاع المالي والمصرفي، تشكلت لجنة إشرافية ما بين المجلس الأعلى للمرأة ومصرف البحرين المركزي؛ من أجل التخطيط لإعداد سلسلة من الأنشطة والفعاليات التي تمهد للوصول إلى الأول من ديسمبر، وذلك لبيان واقع المرأة البحرينية في القطاع المالي والمصرفي وإلقاء الضوء على التحديات التي تواجهها، واستعراض الجهود الوطنية التي ساهمت في دعم مشاركة المرأة في هذا القطاع المهم والفرص المتاحة؛ لتحفيز واستقطاب المرأة للتوجه نحو القطاع المالي والمصرفي، وإبراز قصص نجاح المرأة في القطاع المالي والمصرفي.

وأضافت: شملت هذه الفعاليات اجتماعات رفيعة المستوى، وورش عمل، ومجموعات تركيز، وطاولات مستديرة، وبرامج تستهدف الجيل الجديد من الشابات؛ لتمكينهن في هذا القطاع، وبلغة الأرقام، فقد عقد المجلس الأعلى للمرأة 20 نشاطا عالي المستوى واجتماعات عمل مع أكثر من 60 مؤسسة مالية ومصرفية في البحرين، ومن بينها كبريات البنوك وشركات التأمين ومؤسسات الاستثمار المالي، إضافة إلى جهات رسمية مثل مصرف البحرين المركزي ومجلس التنمية الاقتصادية وبورصة البحرين، وأهلية شملت جمعية البحرين المصرفية وجمعية البحرين للتأمين، وجرى التعرف على مبادرات تلك المؤسسات؛ لتميكن المرأة العاملة فيها، ومواءمة برامجها وخططتها في هذا الاتجاه مع توصيات المجلس الأعلى للمرأة بما يضمن أقصى فاعلية ممكنة لها، ولقد خرجت تلك اللقاءات بمبادرات وخطوات مستقبلية داعمة للمرأة.

وأشارت إلى الفعاليات التي بادرت جهات حكومية وخاصة وأهلية إلى إقامتها تماشيا مع فعالية يوم المرأة البحرينية هذا العام، مشيدة بهذه المبادرات؛ كونها تسهم بشكل أو بآخر في الوصول إلى الأهداف المنشودة من هذه المناسبة.

وحول أبرز المرئيات والتوصيات التي توصل لها المجلس الأعلى للمرأة في دفع عجلة تقدم المرأة البحرينية في هذا القطاع، نوهت الأمين العام للمجس الأعلى للمرأة أن أحد أهم أهداف تخصيص يوم للاحتفاء بالمرأة البحرينية في قطاع من القطاعات؛ من أجل تكوين معرفة دقيقة عن احتياجات المرأة في هذا القطاع، والتحديات التي تواجهها، تمهيدا لحلها بالتعاون مع الجميع، وخلال الاجتماعات التي عقدها المجلس طوال العام الجاري مع مختلف المعنيين وصناع القرار في القطاعين المالي والمصرفي والدراسات والمسح الميداني الذي تم تنفيذه، توصل المجلس إلى ضرورة تكوين قاعدة بيانات متكاملة عن حضور المرأة في هذا القطاع، وسيتولى المجلس الأعلى للمرأة بالتعاون مع الشركاء ترجمة هذه "البيانات" إلى "معلومات"، ومن ثم تحليلها ودرساتها وإدخالها في توجهات المجلس وخططه المستقبلية.

واستدركت لابد من القول إننا في المجلس الأعلى للمرأة رصدنا الكثير من الممارسات الإيجابية القائمة حالياً في العديد من المؤسسات المالية والمصرفية على صعيد تمكين المرأة، ومن بينها تعديل سياسات الموارد البشرية لتتواءم مع توجهات سياسة الوحدة المعنية بالمرأة، ووضع خطط طويلة الأمد وتنفيذ برامج دورية؛ لتمكين المرأة ودعم تطورها الوظيفي، ورصد الفجوات واحتياجات الموظفات من خلال الاجتماعات والاستبانات، والمجلس الأعلى للمرأة مقبل على مرحلة تعاون مثمر مع المؤسسات المالية والمصرفية، وسيستمر بتقديم الدعم والاستشارات اللازمة للقطاع والانتقال إلى قطاعات جديدة بعد رصد نتائج ذات أثر في مؤسسات القطاع المصرفي، خصوصا وأن المجلس تحول إلى بيت خبرة في كل ما يتعلق بمجالات تمكين المرأة ونهوضها.

وحول رؤية المجلس الأعلى للمرأة المستقبلية لواقع المرأة البحرينية في هذا القطاع، لفتت الأمين العام للمجلس هال الأنصاري بأن المرأة البحرينية تملك سمات قيادية وأداء مميز إذا ما وضعت في بيئة عمل تنافسية، وبأنه لابد من تسليط الضوء على أهمية مشاركة المرأة خصوصا في مجالس إدارة المؤسسات المالية والمصرفية، وهناك اقتناع من جانب أغلبية هذه المؤسسات بأهمية هذا الموضوع، ولكن يبقى التنفيذ في المستقبل القريب هو الفيصل، منوهة إلى أن المجلس الأعلى للمرأة ليس جهة تنفيذية، وإنما نعوّل دائماً على شركائنا في ترجمة توصياتنا إلى حقائق واقعية.

وقالت: نحن نريد أن نضمن أن المؤسسات المالية والمصرفية لديها سياسات موارد بشرية تضمن المساواة في مكان العمل، بما في ذلك سياسات التوظيف والترقية، وتمكين النساء في كل مستوى إداري، مشيرة بأن الدراسات توضح أن تمثيل المرأة مازال منخفضاً في المستويات العليا في القطاع المالي والمصرفي حول العالم، ومن بينها المملكة المتحدة، حيث تشغل النساء 4 % فقط من الإدارات العليا، وهذا هو حالنا في البحرين أيضا، لذلك نريد أن تواصل مملكة البحرين ريادتها في مجال تمكين المرأة، وتعزيز حضورها بمختلف القطاعات، ومنها القطاع المالي والمصرفي الذي طالما تميزت به البحرين على مستوى المنطقة.

### بكالوريوس في الصيرفة الإسلامية

وعن تدني تمثيل المرأة في هيئات الرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات الإسلامية، قال رئيس هيئة الرقابة الشرعية في بنك البحرين الإسلامية الشيخ عبداللطيف آل محمود إن عدم اهتمام المرأة البحرينية في هذا الجانب كتخصص ودراسة تتعلق بالمعاملات الإسلامية والقواعد الشرعية أحد الأسباب التي تحول دون ذلك، فالفقه الإسلامي فقه واسع يبدأ بالشهادة، العبادات، الأحوال الشخصية، الجنايات، فضلاً عن العلاقات الدولية، ومن يريد أن يتبحر في المعاملات الإسلامية، عليه بالتخصص. والشهادة وحدها لا تكفي وإنما الممارسة مطلوبه كي تصقل ذلك التخصص، ولاتزال رغبة المرأة البحرينية في خوض ذلك الغمار رغبة ينقصها التخصص الدقيق، لافتاً إلى أنه عندما نشأ بنك البحرين الإسلامي قاموا بتحويل المبادئ الإسلامية إلى واقع ملموس، وأنه لا يوجد هناك ما يمنع المرأة في المشاركة وبقوة في هذا القطاع.

وأشاد بتجربة البحرين من حيث وجود تسهيلين للرجل والمرأة وصولاً إلى الرقابة الشرعية، ففي التسعينات من القرن الماضي أنشئت هيئة المحاسبة والمراجعة بالمؤسسات المالية الإسلامية، وهذه مهمتها وضع المعايير المحاسبية للمالية الإسلامية والمعايير الشرعية للمنتجات الإسلامية، وكانت تتكون من 168 معياراً، والمعايير المحاسبية أصبحت معتمدة في كل المؤسسات المالية سواء النوع الإسلامي أو غير الإسلامي، منوها بوجود المجلس الفقهي الذي يتبع الهيئة، وهو مكون من عشرين فَقِيه من مختلف المذاهب يراجعون المعايير المحاسبية والمالية التي تضعها الهيئة، لافتاً الى أن مملكة البحرين تُلزم جميع البنوك التجارية بتطبيق أي معيار يتم اعتماده، وأن كثيرا من البنوك الإسلامية في العالم أيضا ملتزمة من قبل دولها بتطبيق هذه المعايير.

ونوه آل محمود بالبرنامج الذي وضعته جامعة البحرين، حيث البكالوريوس في الصيرفة والمالية الإسلامية، واصفاً إياه بالفريد والمتميز؛ لأنه يشتمل على الجانب الشرعي والمالي والإداري والجانب القانوني، فضلاً عما يسمح له للطالب بتخصص فرعي في القانون المالي، المدني والتجاري، مما يؤهل خريج الجامعة أن ينخرط في مجال التدقيق الشرعي والمراقبة الشرعية، ومن ثم يؤهله للدخول في هيئة الرقابة الشرعية، لافتاً إلى أنه أول من تقدم بالمشروع إلى جامعة البحرين في العام 2002، لكن لم يعمل به سوى في 2012.

### التمييز غير المقصود

ورأت الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية بمصرف البحرين المركزي هدى المسقطي أنه حسب المسح الميداني الذي قام به المصرف في مطلع هذا العام وصلت سيدتان إلى منصب رئيس مجلس إدارة، وهما رئيسة مجلس إدارة بنك السلام سمو الشيخة حصة بنت خليفة آل خليفة، ورئيسة مجلس إدارة باين بريدج للاستثمار صباح المؤيد، ولدينا 3 نساء بحرينيات في منصب مدير عام، كما حازت 28 امرأة على 31 كرسيا في مجالس إدارات 24 مؤسسة مالية، وقد يكون هذا العدد قليل بالنسبة لعدد الرجال في مجالس الإدارات، ولكن كلما زادت نجاحات المرأة ساهمت تلك النجاحات في تسهيل الطريق للعديد من النساء؛ للوصول للمزيد من المناصب القيادية العليا ومجالس الإدارات في المؤسسات المالية المختلفة، منوهة إلى أن أول امرأة بحرينية عملت في القطاع في العام 1968، واستمرت في عملها لمدة 30 عاما ومنذ ذلك الحين عملت العديد من النساء في القطاع، وساهمن في تنميته وتطويره وإنجازاته، وبأن الرائدات من النساء العاملات في القطاع كسرن الحاجز السيكولوجي والاجتماعي والثقافي لعمل المرأة، كان ذلك في وقت ينظر إلى عمل المرأة بأنه غير لائق أو غير مناسب، هن فتحن الأبواب لغيرهن من النساء للعمل في القطاع، وبعملهن قد سهلن عمل المرأة في القطاع، وبالرغم من أن العمل في القطاع يتطلب ساعات طويلة من العمل ومهارات متطورة، إلا أن المرأة البحرنيية أثبتت جدارتها ونجاحها في هذا القطاع وذلك من خلال مهاراتها وقدرتها على تحقيقها التوازن المطلوب بين عملها وحياتها الخاصة.

وأكدت أن إنشاء المجلس الأعلى للمرأة في العام 2001 كمؤسسة رسمية ذات طبيعة استشارية تعني بكل ما يتعلق بشؤون المرأة تتبع جلالة الملك مباشرة، وكون صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد رئيسة المجلس كان ذلك مؤشراً واضحاً لالتزام مملكة البحرين بتمكين المرأة، وقد ساهم ذلك في رفع شأن المرأة البحرينية كما ساهم في رفع مستوى الحوار المتعلق بشؤون المرأة، حتى غدت المرأة البحرينية شريكا مهما في دفع الاقتصاد سواء في القطاع المالي أو غيره، وقد بات من غير المقبول استبعاد هذا المكون المهم من المجتمع من المساهمة في عملية التنمية، فضلاً عن أن إدماج المرأة ليس هو بالقرار الصائب فقط، بل هو القرار الذكي؛ للتأكيد على مساهمة كل فئات المجتمع في دفع عجلة التنمية.

واستدركت فيما يخص العقبات التي تواجه المرأة البحرينية في هذا القطاع أن التمييز غير المقصود، والذي يحصل من قبل اشخاص لا يشعرون بأنهم يمارسون التمييز ضد المرأة، إضافة إلى أن العمل الدءوب لا يكفي لترقي المرأة، يجب على المرأة أن تعزز ثقتها بنفسها، وأن تعبر عن طموحاتها وتسلط الضوء على إنجازاتها، فالمرأة بطبيعتها لا تسعى وراء الترقيات وتتوقع أن يلاحظ الآخرون نتائج عملها، وهذا لا يحصل عادة فلابد للنساء من بناء شخصيات قيادية قادرة على خلق أمثلة جديدة لنجاح المرأة على المستويين الفردي والمؤسسي، مضيفة بأنه رغم استمرار وجود الصورة النمطية للمرأة التي يعانيها البعض في مجتمعاتنا، إلا أن هناك الكثير أيضاً من صناع القرار الذين حملوا على عاتقهم وجوب الاستفادة من الطاقات الهائلة التي تملكها المرأة، والتي يجب أن تساهم في التنمية، وكلما طورت المرأة نفسها مهنياً وإدارياً، سهل اختيارها لشغل الوظائف القيادية؛ كونها الخيار الأفضل.

### أكثر البلدان المتقدمة

إلى ذلك، أكد الرئيس التنفيذي عضو مجلس الإدارة ببنك البحرين الوطني عبدالرزاق عبدالله حسن القاسم أن المرأة البحرينية لها دور مميز في المجال المصرفي والمالي وذلك منذ أن دخلت مجال هذا العمل مع نهاية الستينات، واستطاعت أن تحقق العديد من الإنجازات وتبوأت العديد من المناصب القيادية؛ لذلك استحقت مبادرة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، رئيسة المجلس الأعلى للمرأة بتخصيص شعار هذا العام ليوم المرأة البحرينية "المرأة في القطاع المصرفي والمالي".

وأوضح أن بنك البحرين الوطني أولى هذا الجانب أهمية كبيرة منذ سنوات طويلة وأعطى المرأة الثقة لتبوء العديد من المناصب القيادية، لافتاً أن المرأة البحرينية قد حققت نتائج كبيرة في القطاع المصرفي ولا يزال المجال مفتوحا أمامها؛ لتحقيق المزيد من الإنجازات والمرأة بلاشك تعدُّ جزءا لا يتجزأ من القطاع المصرفي والمالي، واستطاعت ان تصل لدرجات متقدمة في المناصب العليا.

وأضاف القاسم أن البيئة في مملكة البحرين مهيئة للمرأة البحرينية وذلك منذ مدة طويلة وتحظى بدعم ومساندة القيادة في مملكة البحرين، إضافةً للدعم والمساندة التي تحظى بها من المجلس الأعلى للمرأة التي خصصت شعار هذا العام للمرأة المصرفية بعد نجاح متعدد في السنوات الماضية لمختلف القطاعات. ولاشك ان كل هذه الأمور ساهمت بصورة كبيرة وفعالة فيما وصلت إليه المرأة العاملة في المجال المصرفي خصوصا في ظل الدعم اللامحدود من قبل مصرف البحرين المركزي وهو بلاشك يؤكد توجه الحكومة في دعم نشاط المرأة المصرفي.

وعن إبرز التحديات والعقبات التي تعترض طريق المرأة البحرينية في القطاع المالي، أكد عبدالرزاق القاسم أنه لا يعتقد أن هناك الكثير من العراقيل التي تعترض طريق المرأة البحرينية، فالبحرين تمتاز بأنها واحدة من أكثر البلدان المتقدمة في المنطقة، وهذا يعني بحد ذاته أن المرأة في هذا البلد على الدرجة نفسها من التقدم. وقد لاحظت وعملت مع العديد من السيدات في مكان العمل وهن لسن بأي حال من الأحوال أقل كفاءة ومهارة من زملائهن الرجال. ولهذا فإن بيئة مكان العمل تعتبر مثالية نسبياً ومماثلة لكلا الطرفين، وبأن التحديات التي تعترض المرأة البحرينية هي تحديات شخصية، حيث يحاولن بصعوبة المحافظة على التوازن وهو أمر قد يكون صعب التحقيق في بعض الأحايين.

وفيما يتعلق برؤيته الشخصية بوصفه الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة ببنك البحرين الوطني، أوضح القاسم أنه يعتقد جازماً أننا سنرى عدداً متزايداً من السيدات البحرينيات يعملن في القطاع المالي والمصرفي، وأنهن لن يحققن التفوق والامتياز فحسب، بل ستقود القطاع المالي إلى الأمام نحو مزيد من التقدم والتطور. متطلعاً أن تلعب المرأة البحرينية مزيداً من الأدوار الريادية والقيادية في المستقبل القريب.

وفي محضر تعليقه على هذه المناسبة، قال القاسم إنها مناسبة مهمة وأشعر بالفخر والاعتزاز؛ كوني جزءاً منها في أن يتم تخصيص شعار هذا العام للمرأة المصرفية ليكون حافزاً لها ولجميع من يعملون بهذا القطاع المهم. إن كل مواطن في هذه المملكة يشعر بالفخر والاعتزاز، ولهذا فإنه لا يسعني إلا أن أنتهز هذه الفرصة؛ لكي أعبر عن خالص التهاني لجميع السيدات على هذه المناسبة، وآمل أن يستمررن في تحقيق النجاح كما عهدناهن دائماً. وأتقدم بالشكر والتقدير للمجلس الأعلى للمرأة على هذه المبادرة الطيبة، وان يوفق الله الجميع لما فيه خير وصالح مملكة البحرين.

### عوائق "العبء المزدوج"

إلى ذلك، رأت الرئيس التنفيذي لشركة الأوراق المالية والاستثمار نجلاء محمد الشيراوي أن المرأة تمثل اليوم نحو 40 % من مجموع القوى العاملة البحرينية في القطاع المصرفي، وهي أعلى نسبة مشاركة مقارنة بأي قطاع آخر، كما أنها أعلى من المتوسط الوطني العام لمشاركة المرأة في سوق العمل في البحرين، لافتة إلى وجود ثلاث نسوة فقط يشغلن منصب رئيس تنفيذي، وامرأة واحدة في منصب رئيس مجلس الإدارة، و29 امرأة يشغلن عضوية مجلس إدارة، بينما يزيد عدد المؤسسات المالية المرخصة في هذا القطاع عن 400 مؤسسة. ولهذا فإن هناك مجالاً واسعًا للتطور والتقدم، وبأن تزايد أعداد النساء في القطاع المالي في البحرين يؤمن للمرأة حياة مهنية مجزية ويحقق طموحاتها، مشيرة إلى أن بيئة البحرين تختلف بنسيجها الاجتماعي عن العديد من دول العالم العربي الأخرى التي يقتصر فيها دور المرأة على الدور التقليدي كزوجة وأم؛ وذلك لارتفاع نسبة المرأة في التعليم على جميع المستويات، كما تحظى المرأة البحرينية بروابط أسرية قوية تدعمها وتمكنها من تحقيق التقدم في حياتها المهنية. كما أن اقتصاد البحرين يعتبر أحد أكثر الاقتصادات الخليجية تنوعًا، ويسهم قطاع الخدمات المالية بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي البحريني.

وعن أبرز الجهود الوطنية التي ساهمت في دعم مشاركة المرأة البحرينية في هذا القطاع، رأت الشيراوي أن البحرين دولة رائدة في المنطقة في مناصرة حقوق المرأة، وهي أول دولة في الخليج العربي أنشأت نظاما تعليما حكوميا للبنات في العام 1929. وقد تأسس المجلس الأعلى للمرأة في البحرين في العام 2001، ويتولى هذا المجلس مسؤولية وضع وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة البحرينية، مشيدا بتسليط الضوء على دور المرأة في القطاع المالي والمصرفي في البحرين هذه السنة كمحور رئيس ليوم المرأة البحرينية 2015، وما يبذله مصرف البحرين المركزي على تنظيم برنامج فعاليات متنوع بالتعاون مع المجلس الأعلى للمرأة يهدف إلى تشجيع مشاركة المرأة في هذا القطاع.

وقالت بخصوص التحديات والعقبات التي تواجه المرأة البحرينية في هذا القطاع أنه لطالما كانت متلازمة "العبء المزدوج" للمرأة – الموازنة بين مسؤولياتها المهنية والمنزلية – مسألة دقيقة وحساسة، وعلى الأخص بالنسبة للمرأة العاملة في قطاعات يسيطر عليها الرجال. كما أن تحيز بعض الرجال ومفاهيمهم الخاطئة لقيمة المرأة في الحياة الاقتصادية تضع أيضًا تحديات إضافية أمام المرأة، منوهة إلى أنها لم تشهد طوال حياتها المهنية أي نوع من التميز لمجرد كونها امرأة، وبأن الإنصاف في المعاملة يعتبر عرفًا سائدًا في القطاع المصرفي في البحرين منذ منتصف سبعينات القرن العشرين.

وأشارت إلى وجود فرص ممتازة لعمل المرأة وتقدمها المهني في البحرين بالنظر إلى عدد المؤسسات المالية وتنوعها في المملكة، حيث يتيح القطاع المصرفي النامي الكثير من فرص العمل المهمة والمجزية في الكثير من المجالات. ومن المشجع أن نرى تزايد أعداد النساء في القطاع المالي، متوقعة استمرار هذا الاتجاه، غير أن القطاع لا يزال بحاجة إلى تعيين أعداد أكبر من النساء في مناصب قيادية في المؤسسات المالية والمصرفية، سواء على مستوى الإدارة العليا أو على مستوى مجالس الإدارة.

واختتمت قولها بالتأكيد على النظر إلى الأمثلة الناجحة في مجتمعنا من النساء اللواتي لهن إسهامات مميزه في تطور القطاع وازدهارة وحتى إن لم يصلوا إلى المراكز الأدارية العليا، لافتة إلى أنه أنه بينما تعتبر المؤهلات والخبرة والموهبة عوامل مهمة بلاشك، غير أن النجاح يتأتى من العمل الجاد والدءوب، والأهم من ذلك كله أنه لكي تصل المرأة إلى القمة، لابد لها من الشغف والمثابرة للنجاح، كما يجب أن تتمتع بالثقة بالنفس لمواجهة التحديات الجديدة وتخطي كافة المعوقات، وتثبت أنها تمتاز بقدرات تتساوى بها مع أي رجل.

### تأقلم مع بيئة العمل

من جانبها، أكدت رئيس مجلس إدارة بنك السلام الشيخة حصة بنت خليفة آل خليفة تمكن المرأة البحرينية من قطع شوط كبير في إثبات نفسها في مختلف المجالات والقطاعات في المملكة، ومنها القطاع المالي والمصرفي، وخير دليل على ذلك العدد المتزايد من البحرينيات المحترفات اللاتي استطعن بكل جدارة واقتدار تقلد مختلف المناصب في المؤسسات المالية والمصرفية، حيث بلغ عددهن ما نسبته 36 % من إجمالي العاملين في هذا القطاع والبالغ عددهم 14،400 موظف وموظفة. فواقع المرأة البحرينية يحظى باهتمام غير مسبوق للنهضة والارتقاء بها وتمكينها من حقوقها في العطاء والإنجاز في مختلف القطاعات. وهذا بفضل الله أولا ثم بفضل المشروع الإصلاحي الذي أطلقه حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة وحققته على أرض الواقع قرينة عاهل البلاد رئيسة المجلس الأعلى للمرأة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، والتي أولت المرأة البحرينية جل اهتمامها للنهوض بقدراتها والارتقاء بها في مختلف القطاعات، واستطاعت خلق جيل من النساء الرائدات في مختلف القطاعات.

وحول ما إذا كانت البيئة ملائمة ومناسبة لانخراط المرأة البحرينية في هذا القطاع، رأت آل خليفة أن بيئة العمل منفتحة تمكن المرأة من المنافسة جنبا إلى جنب مع الرجل، لتؤكد قدراتها في هذا القطاع ولتحظى باعتراف القطاع لكفاءتها العالية التي كانت من العوامل المؤثرة في نموه وتطوره. وما كانت لهذه البيئة الصحية من أن تتواجد لولا السياسات السليمة التي وضعتها القيادة، والتي أوصلت البحرين لتصبح مركزا ماليا مهما ورئيسا في المنطقة. وقد ساهمت تلك السياسات في دعم الإستراتيجيات التي وضعها المجلس الأعلى للمرأة، والتي تهدف إلى النهوض بالمرأة البحرينية وإنخراطها بكل فعالية وتأثير في مختلف المجالات الحيوية سواء الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية.

وأشادت بالمبادرات الوطنية التي كان لها أكبر الأثر في دعم مشاركة المرأة البحرينية في مختلف القطاعات، ومنها هذا القطاع وبمبادرة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة في إنشاء المجلس الأعلى للمرأة، وما قام به المجلس بمختلف أجهزته وبرامجه ومشاريعه؛ لبناء ورفع قدرات وكفاءات المرأة البحرينية ولتأهيلها لخوض الحياة العملية بكل تنافسية لتثبت نفسها كشريك رئيس في تحقيق النهضة التنموية في المملكة، قائلة: "وما وصولي إلى منصب رئيسة مجلس إدارة مصرف السلام–البحرين إلا بفضل التشجيع والدعم الدائم الذي تلقيته وألقاه من صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة من خلال نهجها السليم وقيادتها الحكيمة للمجلس الأعلى للمرأة".

وأشارت فيما يخص التحديات التي تواجه المرأة البحرينية في هذا القطاع، وغيره من القطاعات الاحترافية هو التزاماتها الاجتماعية خصوصا المتزوجات منهن. فمثل هذا القطاع يستلزم الانضباط التام والاهتمام بتطوير القدرات بشكل مستمر، منوهة إلى أن النسبة الغالبة من العاملات في هذا القطاع أثبتن قدرتهن على التأقلم مع بيئة العمل، وتكييف وتنظيم أوقاتهن لتتوافق مع التزاماتهن الاجتماعية وساعدهن في ذلك الأنظمة والتشريعات التي دأب المجلس على إصدارها لتراعي متطلبات العمل والالتزامات الاجتماعية ولتذلل جميع العقبات التي قد تواجه المرأة في حياتها العملية، معربة عن تفاؤلها نحو مستقبل المرأة في القطاع المالي والمصرفي، كما في القطاعات الأخرى، حيث إصرارها – أي المرأة– دائما على قبول التحدي وإثبات يوما بعد يوم بأن لديها من المهارات والمؤهلات ما يجعلها قادرة على التغلب على جميع المعوقات لتصل إلى أهدافها وتحقيق إنجازات لم تكن في الماضي قادرة على تحقيقها.

وتقدمت بجزيل الشكر والامتنان إلى قرينة عاهل البلاد رئيسة المجلس الأعلى للمرأة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة على مبادرتها الكريمة والمتميزة بتخصيص يوم للمرأة البحرينية؛ تقديرا منها لدور المرأة البحرينية في نماء المجتمع ورقيه، قائلة: "ومن هذا المنطلق، فإن نصيحتي لكل شابة مقبلة على العمل أو تلك التي تزاول عملها في هذا القطاع ألا تجعل وضعها الوظيفي الحالي نقطة للتوقف، بل نقطة للانطلاق. وأقول لها ليكن طموحك مفتوحا للارتقاء إلى الأفضل، فليس للطموح حدود ولن تجدي إلا كل الأيادي مفتوحة إليك لتنهضي بنفسك، فالمجتمع محتاج لعطائك ولن ينهض من دونك".

### المراة قادرة على التميز

بدورها، قالت مساعد مدير عام تطوير الأعمال في بنك البحرين الإسلامي فاطمة العلوي إن أول ما يلفت النظر في واقع المرأة البحرينية ككل هو أن مملكة البحرين نجحت في سد الفجوة الجندرية وتمكين المرأة في مختلف مجالات العمل، خصوصا في القطاع المالي والمصرفي، وبحسب الأرقام الأخيرة، فإن العاملين في القطاع المصرفي في البحرين، يبلغ 14 ألف شخص، تشكل النساء نسبة 32 % منهم، مع وجود امرأتين تترأسان مؤسستين ماليتين، إضافة إلى 3 نساء مصرفيات يشغلن منصب الرئيس التنفيذي.

ولفتت إلى أن بورصة البحرين تفخر بوجود عدد من النساء البحرينيات في مناصب قيادية، كما أنهن يسجلن حضورا لافتا، في الشركات المرتبطة بسوق الأوراق المالية، فضلا عن وجود شركة وساطة مالية تملكها وتديرها امرأة بحرينية، وأخريات صاحبات كفاءات في شركات مقاصة، وكلها شواهد حية على جدارة المرأة البحرينية في شغل مختلف مفاصل العمل المالي والمصرفي، مشيرة إلى أن القطاع المصرفي أظهر قدرة المرأة البحرينية على التميز، فهو يعتمد على معيار الكفاءة والخبرة والقدرات العلمية في اختيار موظفيه، ما يعني أن المرأة البحرينية في القطاع المالي والمصرفي تشكل قيمة مضافة لأي مؤسسة، وأن دورها يتكامل مع الرجل فيه.

### صراف ناطق للمكفوفين

من ناحية أخرى، تطرقت عضو مجلس إدارة الاتحاد البحريني للمعاقين ونائب رئيس جمعية الصداقة للمكفوفين شريفة المالكي إلى أن المرأة ذات الإعاقة لا تزال في انتظار المزيد من الاهتمام والرعاية، فالبيئة حتى الآن غير مهيأة لذوي الإعاقة من حيث عدم وجود منحدرات في مواقع العمل تساعدها على الحركة، إضافة إلى علو مكاتب الموظفين بالنسبة لمستويات ذوي الإعاقة الحركية، فضلاً عن احتياجهم لوكيل حين قيامهم بأية معاملات مصرفية، بسبب البصمة أو الختم، علماً أن القطاع المالي والمصرفي يكفل خصوصية المعوق في البصمة، مشيرة إلى عدم وجود حتى اللحظة لغة إشارة معنية بالصم والبكم.

وطالبت بضرورة توفير صراف ناطق للمكفوفين ولذوي الإعاقة الحركية يكون في مستوى الكرسي المتحرك، وإعطاء الفرصة للمرأة ذات الإعاقة الجامعية، وتكليفها بأداء الوظيفة في موقع عملها أسوة بأقرانها، متمنية أن تحظى المرأة ذات الإعاقة كل عام بمزيد من الاهتمام والرعاية من لدن صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة في المجالات كافة؛ كي يتمكن المسؤولون من الالتفات لهذه الفئة التي تحتاج من يساندهم ويمد يد العون لهم في القطاع المالي والمصرفي.

**شريفة المالكي:**
**علو مكاتب الموظفين إحدى عقبات المعوقة في الالتحاق بالمجال المالي**

**هالة الأنصاري:**
**20 نشاطاً واجتماعات عمل مع أكثر من 60 مؤسسة مالية**

**عبداللطيف آل محمود:**
**تخصص بجامعة البحرين يؤهل للدخول في "الرقابة الشرعية"**

**هدى المسقطي:**
**أول بحرينية عملت بالقطاع المصرفي في 1968 واستمرت 30 عاماً**

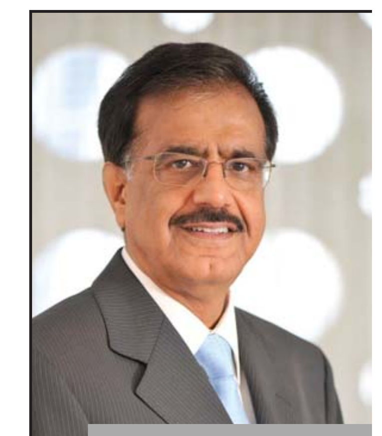

**عبدالرزاق القاسم:**
**بيئة العمل المصرفي في البحرين مثالية نسبياً ومماثلة للطرفين**

سمو الأميرة سبيكة بنت إبراهيم في لقاء مع رشيد المعراج (أرشيفية)

### شعارات احتفاء مملكة البحرين بيوم المرأة البحرينية "2008–2015"

- 2008 (80 عاماً من التعليم النظامي والإنجاز)
- 2009 (المرأة والأمن الصحي "قابلة.. ممرضة.. فنية.. طبيبة.. وزيرة" مسيرة عطاء متواصلة)
- 2010 (المرأة البحرينية والعمل التطوعي.. 60 عاماً من المشاركة والعطاء)
- 2011 (المرأة البحرينية في الاقتصاد الوطني.. شراكة وعطاء)
- 2012 (المرأة والرياضة.. إرادة، إنجاز، تطلعات)
- 2013 (المرأة والإعلام)
- 2014 (المرأة في المجال العسكري)
- 2015 (المرأة في القطاع المالي والمصرفي)

**حصة بنت خليفة:**
**نصيحتي لكل شابة ألا تجعل وضعها الوظيفي نقطة للتوقف بل للانطلاق**

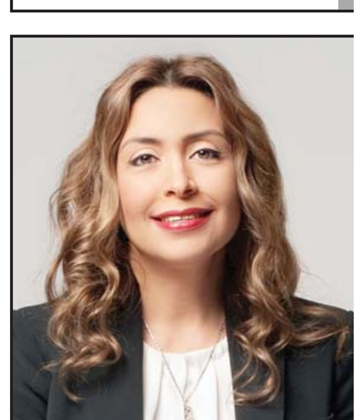

**نجلاء محمد الشيراوي:**
**القطاع بحاجة لأعداد أكبر من النساء في مناصب قيادية**

**فاطمة العلوي:**
**المرأة قادرة على تطويع الأوضاع وأكبر دليل شغلها مناصب رفيعة بالقطاع**